

إجراءات المشنوق تحسن الوضعين الأمني والمعيشي لكن الحل خطة شاملة تبدأ ببناء سجون جديدة

سجن رومية... بين المأساة الإنسانية وتنامي خطر الإرهاب



شربل متحدًا إلى الزميل حمية

تحدثت عن تحويل السجن إلى غرفة عمليات لإدارة العمليات الإرهابية وتجنيد مقاتلين من خارج السجن؟ وما الحل الذي يفك صاعق تجسير السجن؟ وما مسؤولية الدولة لا سيما الأجهزة الأمنية والقضائية؟

كل ما يحصل داخل السجن. الأمر يحتاج إلى خطة شاملة تبدأ ببناء سجون جديدة. فما هي حقيقة الواقع الإنساني والوضع القانوني والأمني في السجن؟ وما هي صحة المعلومات التي

وأما وزير الداخلية السابق مروان شربل فقال له البناء: «العمل الأول الذي قمنا به في حكومة ميقاتي، بناء محكمة في السجن كلفت مليونين ونصف مليون دولار من مجلس الإنماء والأعمار، لكنها لم تستعمل. وإيجابياتها أنها تحاكم المساجين خلال وقت قصير».

«التمرد بدأ بسبب عدم محاكمة الموقوفين منذ سبع سنوات، والسبب الثاني الاكتظاظ والاهمال من الناحيتين الصحية والإدارية، والمواجهات والطعام، ولكن لا يمكن تحميل قوى الأمن الداخلي المسؤولية، لأن السجن يتسع لـ 1000 سجين، وفيه الآن أربعة آلاف» هكذا يوصف الوزير شربل واقع السجن.

ويتحدث شربل عن تسريب شريط التعذيب، مشيراً إلى أن التسريب ورد الفعل موجهان ضد الحوار القائم بين «المستقبل» وحزب الله. وأكد أن جميع المساجين اشتروا في التمرد وحرق المبنى «د»، لا السجناء الإسلاميين فقط. متحدًا عن ظروف صعبة يعيشها السجناء الذين يتناوبون على النوم بين الليل والنهار لضيق المساحة التي يتنامون فيها. وأكد أن القوى الأمنية لم تعدت أن تكبل المساجين وتعدبهم بشكل ممنهج كما أوحى الشريط المسرب.

وعن وضع المشنوق السجن تحت إشرافه أوضح شربل أن وزير الداخلية يغطي الأجهزة الأمنية سياسياً ويوجه التعليمات لهم. لكنه ليس مسؤولاً عن

وقت يراه البعض مناسباً، فيما المسؤولية الأولى تقع على عاتق الحكومات المتعاقبة التي تبادت في تقصيرها، ما أدى إلى تعميق الأزمة في السجن. إلا أن سقوط حكومة الرئيس نجيب ميقاتي كان نقمة، إذ حرم السجناء من خطة إصلاحية شاملة كانت تعدّ وتخطط لها الحكومة لبناء صروح جديدة وتدريب اختصاصيين لتأهيل السجناء، هذا ما أكدّه وزير العدل السابق شكيب قرطباوي في حديث إلى «البناء» قائلاً: «في حكومة ميقاتي، قدّمنا اقتراحاً لمجلس الوزراء لإصلاح السجون ووافقت الحكومة من حيث المبدأ، وشكلنا لجنة أمنية قضائية لدراسة الأمر، وبدأ التنفيذ. إلا أن سقوط الحكومة أوقف كل شيء». ويؤكد قرطباوي أنه على رغم أن أكثر المساجين لا دين لهم ويكفرون كل البشر، لكن تعذيب السجناء عمل مدان، ومشدد على أن سجون رومية يحتاج إلى خطة شاملة. واعتبر أن المشنوق يحسن الوضعين الأمني والمعيشي في السجن. لكن إذا لم يكن هناك خطة شاملة تبقى خطواته مجتزأة ولن تستمر.

ما يميّز سجون رومية عن غيره من السجون، أنه يوّي المئات من الموقوفين والمحكومين «الإسلاميين»، من ضمنهم قادة بعض التنظيمات الإرهابية، لا سيما «فتح الإسلام»، إذ نُقل المقاتلون الذين أُلقت الأجهزة الأمنية القبض عليهم بعد معارك مخيم نهر البارد إلى سجون رومية.

تحقيق محمد حمية

في الحديث عن ملف السجون في لبنان، يبرز سجن رومية كأحد أبرز السجون التي تشهد أحداثاً أمنية منذ وقت طويل. من حالات الفرار إلى التمرد والشغب، إلى التعرض لعناصر وضباط القوى الأمن الداخلي، إلى أحداث أخطر من ذلك تصل حدّ التواصل والتنسيق بين سجناء «إسلاميين» وتنظيمات إرهابية خارج السجن وحتى خارج لبنان، كما كشف وزير الداخلية نهاد المشنوق بعد عملية المداومة الأخيرة، أن «هناك غرفة عمليات في سجن رومية تتصل بالإرهابيين في الرقة والموصل والمناطق اللبنانية كافة، خصوصاً في الشمال ومخيم عين الحلوة».

سجن رومية يتسع لعدد معين من السجناء وفيه ثلاثة أضعاف العدد المفترض، ما أدى إلى اكتظاظ، فضلاً عن بناء غير صحيح وغير صحي، هذا ما قالته محامية الدفاع عن «الإسلاميين» هلا حمزة في حديث إلى «البناء»، إذ أكدت أن التعذيب الذي حصل بناء على شريط الفيديو ممنهج.

المعاملة والظروف الإنسانية الصعبة التي يعيشها السجناء التي تصل حدّ المأساة فضلاً عن الظروف الأمنية والقضائية، كل ذلك يمثل الوجه الآخر لسجن رومية، ما جعل هذا الملف جرحاً نازقاً في صدر الوطن على المستويات الأمني والقضائي والإنساني، ليبقى قبلة موقوته تنفجر في وجه الدولة في أي



الاكتظاظ والإهمال الصحي والإدارة الخاطئة وتأخير المحاكمات عوامل حوّلت السجن إلى قنبلة موقوتة

ولايته، المحكمة أخلت سبيلته وملفه قيد النظر من قبل محكمة التمييز العسكرية، وقضى فترة كافية ليحلى سبيله، ولا يستدعي أن يبقى هذه المدة لأن لا علاقة له بأي ملف إرهابي، إنما جرمته سطو على بنك في شتورا.

وقالت: «على السجناء احترام القانون، وعلى القوى الأمنية أن تطبق القانون الموضوع عام 1949، للسجناء حقوق، ولن تستمر».

وتحدث وزير الداخلية السابق مروان شربل لـ «البناء» عن الظروف الأمنية والسياسية في السجن، ويقول إن سجن رومية كان من السجون المفقولة عام 1960. وفي عام 1975 أهملت السجون ودمر عدد منها في الحرب الأهلية، ومنها سجن رومية. فنذ الطائف لم يهتم أحد ببناء سجون.

إلى عام 2011 كانت النكبة عندما احترق السجن بسبب حوادث نهر البارد والقضاء على الكثير من عناصر «فتح الإسلام»، وسجنوا سبع سنوات من دون محاكمات تحت حجة عدم وجود قاعة لإجراء محاكمات. إلى أن اندلع التمرد عام 2001 وأحرقت المباني وسقط قتلى وجرحى. وأضاف شربل: «عندما استلمت وزارة الداخلية أدركت الخطورة الكامنة في سجن رومية، السجن مؤلف من أجنحة مفتوحة على بعضها بحيث يجتمع السجناء مع بعضهم، إلى أن اندلعت الحرب السورية وتزايدت الجريمة في لبنان وتزايد عدد المساجين والغرفة التي كانت مخصصة للحبس الانفرادي كعقاب، وُضع

تاريخ من الأحداث

سجن رومية أكبر السجون اللبنانية، يقع شرق العاصمة بيروت. بُني هذا السجن في أواخر ستينات القرن العشرين، ليُفتتح عام 1970. وتبلغ طاقة استيعابه 1500 سجيناً، إلا أن هذا العدد قد تضاعف، إذ بلغ عدد السجناء أكثر من 5,500 سجين عام 2008، وشهد السجن حالات تمرد عدّة لا سيما عامي 1998 و2008.

وفي السابع عشر من نيسان الماضي، شهد السجن حركة تمرد للسجناء «الإسلاميين»، لكنها انتهت بتدخل القوى الأمنية التي سارعت إلى وضع حدّ لحالة الفوضى التي سيطرت على السجن.

وبعد يومين، أي في 19 نيسان، نفذ الموقوفون «الإسلاميون» تمرداً جديداً بعدما احتجزوا نحو 12 عسكرياً من القوى الأمنية المولجة حماية السجن، إلى جانب طبيبين برفقة ممرضتين. وفجر العشرين من نيسان، نفذت قوى الأمن الداخلي عملية أمنية في المبنى «ب» داخل السجن وفي محيطه، بإشراف قائد جهاز الأمن الداخلي اللواء إبراهيم مصبوص، وادت إلى نجاح العملية وانتهت حالة التمرد ونقلت السجناء من المبنى «ب» إلى المبنى «د».

وبعد العملية، سوّد وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق بالتعاون المحترف للقوى الأمنية داهمت المبنى «ب»، والتي لم يصدر عنها أي ردّ فعل عنفي على رغم ما تعرضت له.

سجن رومية تحوّل بحسب المعلومات ومنذ عام 2008 إلى مستعمرة للإرهاب وللجماعات الإسلامية المتطرفة، وهذا ما أشار إليه المشنوق بعد عملية المداومة بأن ما حصل في المبنى «ب» إنهاء لظاهرة كانت موجودة على مدى سنوات وشغلت اللبنانيين، وخلقست أسطورة حول سلاح ومال ومخدرات، موضعاً أن الحقيقة الوحيدة الموجودة أن المبنى «ب» كان مقراً لغرفة عمليات تتصل

«عندما نُقلوا من المبنى د إلى ب لخرمبهم، لم نجد أسلحة أو قنابل. شهد السجن إدخال مخدرات للسجناء، إلا أن الضباط والعسكريين المتورطين طردوا، حصلت اتصالات من بعض السجناء مع إرهابيين خارج السجن، لكن لا تجنيد ولا غرف عمليات تدير الإرهاب».

ودعا شربل إلى تسليم إدارة السجن إلى ضباط وعناصر اختصاصيين في السجون، وإلى عدم اعتماد تشكيل العسكريين إلى سجن رومية كعقاب لهم، إنما استبدال الضباط والعسكريين من السجن كل ستة أشهر.

وعن وضع المشنوق السجن تحت إشرافه، أوضح شربل أن وزير الداخلية يغطي الأجهزة الأمنية سياسياً، ويوجه التعليمات لهم. لكنه ليس مسؤولاً عن كل ما يحصل داخل السجن، الأمر يحتاج إلى خطة شاملة تبدأ ببناء سجون جديدة.



قرطباوي

أننا رأينا كيف كان ردّ الفعل في الشارع، فماداً لو كان من طائفة أخرى؟ وأضاف: «هناك طريقتان للتسريب، إما باع أو أعطاه بناء

لطلب معين. وفي الحالتين، تُرك إلى بداية شهر رمضان لإثارة الشارع». مشيراً إلى أن التسريب وردّ الفعل موجهان ضد الحوار القائم بين «المستقبل» وحزب الله. وأكد شربل أن جميع المساجين اشتروا في التمرد وحرق المبنى «د»، لا السجناء الإسلاميين فقط. متحدًا عن ظروف صعبة يعيشها السجناء الذين يتناوبون على النوم بين الليل والنهار لضيق المساحة التي يتنامون فيها.

أن يُشكّل، كي لا يحصل تعارف ومحبة وتضامن مع السجن، لأن عدداً من المساجين، لهم صلات قريبي ومعرفة بعناصر وضباط في قوى الأمن.



تسريب شريط التعذيب هدفه إثارة الشارع ضد حوار حزب الله. «المستقبل» وثمة تضخيم لعلاقة السجن بالإرهاب

فيها عشرة مساجين، فيما المراهض توضع في زاوية من الغرف».

وقال: «التمرد بدأ بسبب عدم محاكمة الموقوفين منذ سبع سنوات، والسبب الثاني الاكتظاظ والاهمال من الناحية الصحية والإدارية والمواجهات والطعام، ولكن لا يمكن تحميل قوى الأمن الداخلي المسؤولية، لأن السجن يتسع لـ 1000 سجين، وفيه الآن أربعة آلاف سجين».

بين السجان والسجين

تحدّث الكثيرون عن تورط ضباط وعناصر في قوى الأمن في السجن بتهديب مخدرات وهواتف وأسمول وتلفزيونات وشبكة إنترنت وأطعمة إلى السجناء. منهم من يقول نتيجة إغراءات مادية، ومنهم من يقول تحت وطأة التهديد بالقتل، وآخرون يقولون يدافع القرابة التي تربط بعض السجناء بعناصر أمن السجن وضباطه.

وهنا، يتحدث شربل أنه يمنع على العسكري أن يخدم ستة أشهر في حراسة السجن، إنما يجب

خطة شاملة لإصلاح السجون أقرت في حكومة ميقاتي إلا أن استقالته أوقعت تنفيذها

الإنسانية والقانونية التي تمنع التعذيب».

وأشارت حمزة إلى أن «السجناء الإسلاميين مستهدفون بالتعذيب، ما يجعلهم أكثر تشدداً ضد الدولة». واستغربت ما قاله المشنوق إن عناصر أمنيين تعرضوا للضرب من قبل مساجين. مؤكدة أن كل من ضرب عناصر الأمن سلاحاً وفق القضاء، مشددة على أن عدم قيام الدولة بواجباتها وبدورها الحقيقي، هو ما أدى إلى سيطرة المساجين على المبنى «ب».

وقالت: «الإسلاميون لا يتعاطون المخدرات، ولم يكن هناك سلاح في المبنى الذي داهمته القوى الأمنية».

أما الهواتف الخلوية فتوجد لدى معظم المساجين وفي كل المباني لا لدى الإسلاميين فقط، ولا في المبنى ب. والآن لدى المحكومين هواتف على رغم أن حمل الهواتف عقوبته غرامة».

ورفضت حمزة ما يتردّد أن «رومية تدير الإرهاب، وأن أخطر الأشخاص هم في رومية». مشيرة إلى أن «أنا الوليد» خرج بموجب إخلاء سبيل، وليس محكوماً بشكل نهائي ليخرج قبل انتهاء مدة

الوضع المأسوي داخل السجن

محامية الدفاع عن «الإسلاميين» هلا حمزة شريحت في حديث لـ «البناء» الواقع الإنساني للسجناء الإسلاميين، إذ اعتبرت أن «سجن رومية يتسع لعدد معين من السجناء وفيه ثلاثة أضعاف العدد المفترض، ما أدى إلى اكتظاظ، فضلاً عن بناء غير

عين الجوزة حصريا على قناة المنار